

Distr.: General
4 February 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨،
التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من
الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأرجو التفضل بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) جاب دي هوب شيفر

التقرير الفصلي المقدم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن بموجب قراره ١٥١٠ (٢٠٠٣) من قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهذا هو التقرير الخامس عشر من تلك التقارير التي تقدمها منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو يغطي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٢ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بلغ قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية ٣٥ ٥٢٣ فردا من ٢٦ بلدا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي و ١ ٨٠٦ أفراد من ١٣ بلدا غير أعضاء في المنظمة.

تقييم عام

٣ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) و ١٧٧٦ (٢٠٠٧). وخلال الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بلغ مجموع الخسائر في صفوف القوة الدولية ٣٥٦ شخصا، منهم ٣٩ شخصا لقوا مصرعهم في القتال، و ٢٨٣ شخصا أصيبوا بجروح أثناء القتال، و ٤ حالات وفاة و ٣٠ إصابة غير ناجمة عن القتال.

٤ - العمليات العسكرية: تواصلت على نطاق البلد العمليات العسكرية التي تشارك فيها القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية التي ما فتئت كفاءتها تزداد. وفي حين أن قدرات القوات الأفغانية وإمكاناتها ما زالت غير كافية لجعلها تقوم بعمليات مستقلة تماما، واصلت القوة الدولية مدنها بالدعم مع ازدياد أعدادها وقدراتها. وفي بعض الحالات، اضطلع الجيش الوطني الأفغاني بدور رئيسي في سياق عمليات محددة.

٥ - التوقعات: ستستمر القوة الدولية في القيام بسلسلة متواصلة من العمليات خلال أشهر الشتاء الممتدة إلى عام ٢٠٠٨. وهذه العمليات، التي جرى تخطيطها وتنسيقها بالتعاون مع الحكومة وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، ستواصل المساعدة على تحقيق تحسن في الحالة الأمنية وتدعيم عملية تحسين الحكم، مما يسهل مواصلة التعمير. وستسعى القوة الدولية إلى

منع احتمال تجدد العنف عقب انتهاء فصل الشتاء، والتشجيع على مواصلة بسط سلطة الحكومة على نطاق البلد برمته.

الحالة الأمنية

٦ - واصلت قوات المتمردين المعارضة^(١) محاولاتها الرامية إلى تعطيل عملية توطيد السلام والأمن في أفغانستان وإحباطها وهدمها. وتتبع تلك القوات في نشاطها في جميع أنحاء أفغانستان أنماطاً محددة بالفعل، ويتناسب الدعم العام لقوات المتمردين المعارضة مع نقص الوجود الأمني وضعف مستويات النفوذ المستمر للحكومة والقوة الدولية، ولا سيما في مناطق الباشتون. وتفيد التقارير أن هذا النشاط ما زال على أشده في المناطق الجنوبية والشرقية من أفغانستان، حيث تواصل قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية تعزيز وجودهما على صعيد العمليات هناك.

ونظراً لازدياد الخسائر التي تكبدتها قوات المتمردين المعارضة والنكسات التكتيكية التي تعرضت لها، فإنها ركزت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على استخدام تكتيكات غير تناظرية، فزادت من لجوئها إلى عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن والهجمات الانتحارية سعياً إلى إيقاع الرعب في أوساط السكان وتقويض قدرة الحكومة على حكم البلد. ولا تزال الأجهزة المتفجرة المرتجلة هي السلاح غير التناظري المفضل لديها. وفي العديد من الحوادث، عمدت قوات المتمردين المعارضة إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون بالاختباء في وسطهم والقيام بعمليات انطلاقاً من منازلهم واتخاذهم دروعاً بشرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الأحوال الأمنية في مراكز القيادة الإقليمية كما يلي:

(أ) القيادة الإقليمية بالعاصمة: اعتُبرت الحالة السائدة متوترةً ولكنها مستقرة، وإن كان من المتوقع أن تستمر الهجمات المدبرة ضد أهداف بارزة مختارة، ولا سيما في كابل.

(ب) القيادة الإقليمية في المنطقة الشمالية: كانت الحالة الأمنية هادئة نسبياً ولكن مع وجود بعض الجيوب غير المستقرة التي شهدت زيادةً في الهجمات الانتحارية والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وبالأخص في قندوز وميمنة وباغلان في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. على أن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار ما زال هو معارضة سلطة الحكومة من جانب أصحاب النفوذ والعناصر الإجرامية في المنطقة.

(أ) في هذه الوثيقة تشير عبارة "قوات المتمردين المعارضة" إلى أيٍّ من الجماعات الأساسية التالية: حركة الطالبان وشبكة الحقاني وفصيل قلب الدين من الحزب الإسلامي وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليه.

(ج) القيادة الإقليمية في المنطقة الغربية: لا تزال الحالة الأمنية هادئة نسبياً ولكنها هشة. واصلت قوات المتمردين المعارضة استغلال محدودية وجود القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية في توسيع نطاق نفوذها. وتواصلت هجماتها على طول الطريق الدائري سعياً إلى تعطيل خطوط الاتصال التابعة للقوة الدولية والحكومة والمحافظة على حرية الحركة لقوات المتمردين المعارضة.

(د) القيادة الإقليمية في المنطقة الجنوبية: ظلت القيادة الإقليمية في المنطقة الجنوبية تواجه ارتفاعاً في مستويات نشاط قوات المتمردين المعارضة التي استمرت في القيام بعمليات تقليدية على نطاق ضيق، إلى جانب زيادة الهجمات غير التناظرية في جميع أنحاء المنطقة الجنوبية سعياً إلى تعزيز مصداقيتها وإقامة حكومات موازية. وتركزت أنشطتها أيضاً على تعطيل تنقلات القوة الدولية وقوات الأمن على طول الطريق السريع ١.

(هـ) القيادة الإقليمية في المنطقة الشرقية: استمرت عمليات قوات المتمردين المعارضة بمستويات عالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مستفيدة في ذلك من وجود أرضية مناسبة في باكستان ومن تنقلها غير الشرعي من باكستان إلى المقاطعات الشرقية من أفغانستان. وفي الوقت نفسه، زادت القوات المسلحة الباكستانية عملياتها في مناطق الحدود الباكستانية. وقد ساهم ذلك، مقترناً ببدء فصل الشتاء، في تناقص تحركات قوات المتمردين المعارضة عبر الحدود. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت هذه التحركات عبر الحدود أدنى مستوى لها منذ آذار/مارس ٢٠٠٦. وظلت تكتيكات قوات المتمردين المعارضة تشمل القيام بهجمات تقليدية محدودة النطاق على المواقع الحدودية وخطوط الاتصال التابعة للقوة الدولية و/أو لقوات الأمن، إلى جانب الهجمات الموجهة ضد الأهداف السهلة، ومنها المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية والجهات المتعاقدة العاملة في مجالي التعمير والتنمية.

مكافحة المخدرات

٧ - ظلت الصلة القائمة بين صناعة المخدرات غير المشروعة والتمرد واضحة المعالم على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، ولا تزال تذكى حالة عدم الاستقرار والفساد التي تهدد الحكم بجميع مستوياته، بما في ذلك سلطة الشرطة وسيادة القانون بوجه عام. وبحول هذا الوضع في نهاية المطاف دون إحراز تقدم ذي بال في مجالي التعمير والتنمية.

٨ - ويجب أن تعتمد السياسة العامة القائمة لمكافحة المخدرات على آلية تنفيذ أساسية مترابطة ومشاركة يساهم فيها المجتمع الدولي وتسيّرهما الحكومة الأفغانية في إطار الركائز

الثمانية التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات. أما اتباع نهج التجزئة فلن يثمر إلا تقدماً محدوداً وقصيراً الأمد في مجال مكافحة المخدرات.

٩ - وتواصل القوة الدولية، في حدود ولايتها ومواردها وخططها التنفيذية، تقديم الدعم الكامل لتنفيذ استراتيجية الحكومة لمكافحة المخدرات.

الجيش الوطني الأفغاني

١٠ - يتواصل تطور الجيش الوطني الأفغاني ليصبح قوة مقاتلة تتسم بالقدرة والكفاءة، حتى وهو في خضم عملية واسعة النطاق لإعادة البناء والتنظيم. وتدل جوانب التحسن في قدرة الجيش على تخطيط العمليات والمكاسب المهمة في مجال القدرة على تنفيذ هذه العمليات، على ما يحققه الجيش من نمو إيجابي ومطرد.

(أ) القدرات: ما فتئت وحدات الجيش القتالية تتحسن، حيث يعتبر أكثر من نصفها حالياً قادراً على الاضطلاع بعمليات مكافحة التمرد بدعم خارجي. والتحسين مستمر أيضاً في المهارات القتالية الجماعية. بيد أنه ما زال يتعين بذل مزيد من الجهد في مجال تدريب وحدات المقر ووحدات الدعم لكي يكتسب الجيش في نهاية الأمر قدرة مستقلة حقاً.

(ب) القوام: يبلغ القوام الحالي للجيش قرابة ٣٨ ٥٠٠ جندي، منهم حوالي ٢١ ٠٠٠ جندي أصبحوا جاهزين للمشاركة في العمليات اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(ب).

(ج) المعدات: هناك تحسن في الحالة العامة للمعدات ولكن لا تزال توجد أوجه نقص كبيرة يتعين تداركها. وبالرغم من بعض المساهمات الوطنية الجارية، يتعين بذل مزيد من الجهد لكفالة تزويد الجيش بكل ما يحتاج إليه من موارد.

(د) التدريب: لا غَلَوَ في التأكيد على مركزية الدور الذي تضطلع به أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات وأفرقة التدريب المرافقة التابعة للولايات المتحدة في تطوير الجيش الوطني الأفغاني. ومن ثم فإن تشكيل أعداد كافية من أفرقة التوجيه والاتصال

(ب) هذه الأرقام تمثل قوام الفيلق الخمسة للجيش الوطني الأفغاني فحسب. أما أفراد وزارة الدفاع والأركان العامة والقيادات الوسطى ومؤسسات الإمداد وغير مشمولين في هذه الأرقام، كما لا يدخل فيها أفراد سلاح الطيران وكثائب المغاوير المعدادون ضمن القوام الأصلي المستهدف وتعدادهم ٧٠ ٠٠٠ فرد. أما العدد النهائي المأذون به لأفراد الفيلق الخمسة جميعها في عام ٢٠٠٨ فسيبلغ ٢٧٤ ٥٠ فرداً.

في مجال العمليات بما يواكب نمو الجيش سيظل من الأمور ذات الأولوية لدى منظمة حلف شمال الأطلسي.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١١ - لم تصل الشرطة الوطنية الأفغانية بعد إلى المستوى المرغوب من حيث قدراتها. ومن ثم فإن التنسيق بين الهيئات الدولية المشاركة في تطويرها من خلال المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة، فضلا عن تدريبها وتزويدها بالمعدات، أمر مهم لبسط سلطة الحكومة الأفغانية وتمديد نفوذها. ويؤدي نقص النمو في هذا الميدان إلى الاعتماد بقدر أكبر على القوات التابعة للقوة الدولية، بينما ينبغي للجيش الوطني الأفغاني والشرطة أن يشغلا المواقع التي تخليها القوة الدولية وأن يوفر الأمن المتواصل للسكان.

١٢ - وتحتاج الشرطة الوطنية الأفغانية التي يبلغ قوامها الحالي ٧٥ ٥٠٠ فرد، إلى مزيد من أفرقة التوجيه الشرطي لكونها عنصرا جوهريا من عناصر تحقيق النجاح، شأنها في ذلك شأن أفرقة التوجيه والاتصال بالنسبة إلى الجيش الوطني الأفغاني. وترحب منظمة حلف شمال الأطلسي ببرنامج التطوير المركز على صعيد المقاطعات الذي أعدته القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان. وهذا البرنامج الذي بدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ يهدف إلى تعزيز قدرات الشرطة، وتحويل الشرطة الأفغانية الرسمية إلى مرفق يكون ولاؤه للشعب الأفغاني وللمصالح الوطنية الأفغانية، وبناء "نظام للعدالة مسير بقوة الادعاء العام"، وتوطيد صلة الشرطة الرسمية الأفغانية بالقادة والموظفين على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، وتطوير قدرات وزارة الداخلية الأفغانية عن طريق توفير التوجيه لقيادتها.

١٣ - وفي ضوء الجهود الكبيرة التي تبذلها حاليا الولايات المتحدة والجهود الثنائية المضطلع بها من خلال أفرقة تعمير المقاطعات التابعة للقوة الدولية، رحبت منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي إنشاء بعثة أوروبية للشرطة للمساعدة على مواصلة تطوير القدرات التي تحتاجها بشدة الشرطة الوطنية الأفغانية. وسيكتمل نشر أفراد تلك البعثة المؤلفة من ١٦٠ موحها ومدربا بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٨.

البلدان المجاورة

١٤ - كانت الحالة السياسية متقلبة في باكستان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يساعد انعدام الاستقرار السياسي البتة في توفير بيئة أمنية أكثر دواما واستقرارا في المنطقة. ويمكن أن تواجه القوة الدولية تعقيدات من جراء عمليات العودة الضخمة للاجئين الأفغان من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان نتيجة لإغلاق مخيمات اللاجئين هناك.

١٥ - ورحبت منظمة حلف شمال الأطلسي بالمبادرة التركية المتخذة في أعقاب إعلان أنقرة من أجل مواصلة تشجيع إقامة علاقات ثلاثية مع أفغانستان وباكستان، بما في ذلك إنشاء "منتدى اسطنبول" الذي سيشكل عامل تعزيز للعلاقات من حيث المكاسب الاقتصادية. وقد انعقد الاجتماع الأول في اسطنبول، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني في إسلام آباد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

١٦ - وما زال نقص السيطرة على المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان يشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الأمن والاستقرار بوجه عام في أفغانستان. وسترکز اللجنة الثلاثية^(ج) في اجتماعها المقبل بمزيد من التفصيل على عنصر تزامن العمليات للتصدي لنشاط قوات المتمردين المعارضة في منطقة الحدود.

برنامج تاخيم - إي - سول (توطيد السلام والمصالحة)

١٧ - ما زال برنامج توطيد السلام والمصالحة جارياً، وإن كانت لم تعقد اجتماعات للجنة خلال تشرين الأول/أكتوبر بسبب حلول شهر رمضان وعدم توافر رئيسها لحضور الاجتماعات. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان ٥٩٩ ٤ شخصا قد تواصلوا بفضل هذا البرنامج. وستظل القوة الدولية ملتزمة بدعم البرنامج في حدود الوسائل المتاحة.

١٨ - ووجه الرئيس كرزاي نداءات من أجل المصالحة إلى قوات المتمردين المعارضة وعرض عليها إجراء محادثات غير مشروطة. وبينما ظلت الفصائل المتشددة من قوات المتمردين المعارضة تطالب برحيل القوات الدولية العاملة بولاية من الأمم المتحدة من أفغانستان كشرط مسبق لإجراء تلك المحادثات، هناك دلائل على أن فصائل أخرى تنظر في إمكانية القبول بفكرة استحالة التوصل إلى حل بالوسائل العسكرية وحدها، مما يجعلها مستعدة لزيادة الحوار مع الحكومة. على أنه لم يتضح بعد ما هي الفصائل التي قد تكون مقتنعة بذلك وبأي شروط ستكون مستعدة للبدء في إجراء مصالحة حقيقية. بيد أنه من الجوهري أن أي جهود لتحقيق المصالحة يجب ألا تسمح بتقاسم السلطة أو باقتطاع "مناطق محمية". ويجب على أي أعضاء سابقين في حركة الطالبان أن يعترفوا بالدستور وبسلطة

(ج) اللجنة الثلاثية محفل عسكري لمناقشة المسائل محط الاهتمام المشترك لدى الأطراف الثلاثة (أفغانستان وباكستان والقوة الدولية، كل ممثلاً على مستوى رتبة الفريق أول). وقد أنشئت اللجنة الثلاثية بداية في إطار عملية الحرية الدائمة، وأصبحت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف القوة الدولية. وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أو أربعة أشهر بهدف تحسين الأمن على طول الحدود بين أفغانستان وباكستان، على أن آخر اجتماع لها عقد في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٧.

الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، وأن يمتنعوا عن القيام بأي نشاط إجرامي، وأن لا يكون لهم أي ارتباط بتنظيم القاعدة.

الإصلاح القضائي وسيادة القانون

١٩ - تفيد تقديرات القوة الدولية بأن تفشي الفساد مقترنا بافتقار عام إلى الوعي بمبدأ سيادة القانون وفهمه في أرجاء أفغانستان، يؤدي إلى عودة ما يتراوح بين ٧٠ في المائة و ٩٠ في المائة من الأفغانيين إلى العمل بالقانون القبلي والشرعية الإسلامية.

٢٠ - ونظراً إلى ما تعانيه المؤسسات الحكومية الرسمية المختصة بالعدالة من نقص في الموارد ومحدودية في نطاق النفوذ، فإنها بحاجة إلى أن يُبذل مجتهداً أكثر ترابطاً وقوة لإعادة هيكلتها. وإقامة نظام فعال للعدالة لا يستلزم فحسب تذليل تلك العقبات، بل يتطلب أيضاً إيجاد رؤية مترابطة لمؤسسات العدالة في أفغانستان. وفي ظل انعدام الهياكل الضرورية للحفاظ على سيادة القانون، لن يكون بوسع القوة الدولية أن تنجح إلا نجاحاً جزئياً في أداء مهمتها في مساعدة الحكومة على إحلال الأمن في البلد.

٢١ - وتضع الاستراتيجية الوطنية للعدالة التي هي الآن قيد الإعداد نهجاً استراتيجياً أكثر تركيزاً وتكاملاً لتطوير نظام العدالة التابع للحكومة. ويشارك المستشار القانوني لقائد القوة الدولية مشاركة مباشرة في فريق التنسيق الدولي لإصلاح العدالة الذي يتولى مسؤولية إعداد الاستراتيجية الوطنية للعدالة وبرنامج العدالة الوطني ذي الصلة. وسيظل التخطيط الذي تضطلع به القوة الدولية مساهمة في أولويات إصلاح العدالة التي تم وضعها في أعقاب عملية روما.

حل الجماعات المسلحة غير المشروعة

٢٢ - لم تحقق عملية حل الجماعات المسلحة غير المشروعة نتائج ملموسة حتى الآن. وقد بدأت عملية التنفيذ على صعيد المناطق، وهي تهدف إلى حل تلك الجماعات على مستوى عملي بقدر أكبر، وذلك بتناول المناطق التي يكون من الأسهل تحقيق امتثالها للعملية وإدانة هذا الامتثال. وقد دخلت هذه المبادرة حالياً في مرحلتها التنفيذية الثانية:

(أ) يبلغ عدد المناطق التي شملها تنفيذ العملية حتى الآن، بما في ذلك مناطق المرحلة الأولى، ٥٢ منطقة من مجموع قدره ٣٩٨ منطقة في ٢٢ مقاطعة؛ وقد أُعلن بالفعل أن ١٢ مقاطعة تحقق فيها الامتثال. وتعكف الحكومة على إنشاء وحدة مختصة بإنفاذ حل الجماعات المسلحة غير المشروعة للمساعدة في عملية الإنفاذ. على أن الحكومة علقت على المستوى السياسي عدداً إضافياً من عمليات إنفاذ الامتثال.

(ب) ينبغي الإشارة أيضا إلى أن عملية حل الجماعات المسلحة غير المشروعة أقل فعالية في مناطق أفغانستان التي تغالب تحديات الأمن والمخدرات، كما أن العملية تواجه مزيدا من التحديات في المناطق التي تفتقر إلى الوجود المستمر للقوة الدولية و/أو قوات الأمن الوطني الأفغانية.

(ج) وتوشك الحكومة الأفغانية على سن تشريع بشأن شركات الأمن الخاصة لإضفاء الصبغة الشرعية على ما في حوزة هذه الشركات من أسلحة في إطار المراقبة التنظيمية لهيكل عملية حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. ويوجد مشروع تلك اللائحة حاليا لدى وزارة العدل التي تتولى صقل التفاصيل المتعلقة بتنفيذها.

(د) لم يطرأ تغيير على دعم القوة الدولية لعملية حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وبينما لا تزال الحكومة في طور تحديد إيقاع البرنامج وتعيين وجهته، يحضر ممثلو القوة الدولية الاجتماعات الأسبوعية للأمانة المشتركة، للتحقق من الدعم والمساعدة المطلوبين من القوة الدولية. ويقدم ذلك الدعم في حدود ما يتوافر للقوة الدولية من موارد.

الحكم

٢٣ - استمر التضاؤل في مشروعية حكومة أفغانستان وسلطتها بسبب تفشي الفساد على جميع المستويات وفي جميع مؤسسات الحكومة، بما في ذلك جهازا الشرطة والقضاء.

٢٤ - وإقامة مؤسسات حكومية تتمتع بالزاهة والمتانة والاستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني أمر ذو أهمية حاسمة لإرساء مشروعية الحكومة وترسيخ سلطتها والحفاظة عليهما في كامل أنحاء البلد. ويؤمل أن يسهم إنشاء المديرية المحلية المستقلة للحكم المحلي في تذليل المشاكل التي ما زالت تشوب مجال الحكم على الصعيد دون الوطني. غير أن تعقد المشهد الاثني والتاريخي ونقص القدرات المؤسسية والبشرية، إلى جانب عدم فعالية المسؤولين وضلوعهم في الفساد، كلها توحى بأن معدل الإصلاح الحكومي سيكون بطيئا.

٢٥ - وتبذل القوة الدولية قصارى جهودها من أجل تيسير مساعي المسؤولين الأفغانين المحليين المعروفين بأمانتهم وتأيدهم للحكومة من أجل بسط سلطة الحكم في مناطقهم. ويعتمد هذا الدعم على أنشطة التنمية والتعمير التي تضطلع بها القيادات الإقليمية وأفرقة تعمير المقاطعات، والتي كثيرا ما يأتي تمويلها من البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية.

٢٦ - وواصلت القوة الدولية العمل على نحو وثيق مع الحكومة ومع المنظمات الدولية في إطار تلك الهياكل المخصصة التي تدعم جهود المجتمع الدولي والحكومة وتنسيقها، ومن ضمنها فريق العمل المعني بالسياسات.

التنمية

٢٧ - ما فتئت أفغانستان تشهد اتجاها تصاعديا طفيفا فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي والبرامج الاجتماعية الأساسية مثل برامج التعليم والصحة. بيد أنه ما زال هناك العديد من الصعوبات المقترنة بكسب التأييد الشعبي من عامة المواطنين الأفغان.

٢٨ - وما زالت أفرقة تعمير المقاطعات تشكل آلية رئيسية من آليات إنجاز برامج التنمية وتمديد تأثير الحكومة والمجتمع الدولي ليشمل معظم المقاطعات. ولكي يتحقق ذلك بفعالية، يجب أن تكون الجهود المبذولة في ميدان الأمن والتنمية متوافقة مع أولويات الحكومة وقدرات المجتمع الدولي. ولبلوغ هذه الغاية، عمدت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى زيادة التركيز على الآليات التي تكفل ترابط أنشطة أفرقة تعمير المقاطعات مع الأولويات الإنمائية للحكومة على النحو المبين في الاستراتيجية الأفغانية للتنمية الوطنية. وما فتئت آلية التمويل اليابانية التي استحدثت مؤخرا، بالإضافة إلى الصناديق الوطنية وصندوق المساعدة الإنسانية في أعقاب العمليات، تمثل برامج رئيسية لمساعدة السكان المحليين مساعدة إيجابية وتدعيم الحالة الأمنية عموما.

٢٩ - وما برحت قاعدة البيانات المسماة "صورة استقرار القطر الأفغاني" تمثل أداة مهمة لإدارة المعلومات المدنية. وتقوم المنظمة حاليا بتجربة صيغة نموذجية لقاعدة البيانات المذكورة صالحة للشبكة العالمية وتتوقع أن تصبح منظومة من هذا القبيل متاحة للمجتمع الدولي على الشبكة العالمية في غضون هذه السنة. وفي الوقت ذاته، تعكف القوة الدولية على نقل الدراية الفنية المتعلقة بقاعدة البيانات والمسؤولية عنها إلى الحكومة عن طريق مشروع تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

خاتمة

٣٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحسنا في الاتصال مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مما في ذلك قيام القوة الدولية بتقديم المساعدة للبعثة في تخطيط حملاتها. ورغم الترحيب بهذه التطورات، ما زالت هناك ثغرة حرجية في تحديد وكالة أو شخصية وحيدة تمتلك السلطة المناسبة والقدرة اللازمة لتحسين درجة التزام والتنسيق في الجهود الإنمائية التي يبذلها المجتمع الدولي في أنحاء أفغانستان قاطبة. وهذا أمر ضروري ضرورة جوهرية للحفاظ على الزخم المكتسب بالقيام بعمليات أمنية ناجحة يتبعها على وجه السرعة تنفيذ مبادرات فعالة للتعمير والتنمية.